يوسف جبارين*

الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة:

السيطرة على المكان

مقدمة

ان اهم السياسات والاستراتيجيات في تصميم شكل اسرائيل جغرافيًا وديموغرافيا هي سياسة توزيع السكان. من خلال هذه السياسة، بات الفضاء في الدولة مستغلاً الى حد كبير، يفوق بنسبة استغلاله اي فضاء في أية دولة اخرى في العالم. بالاضافة الى ذلك، فإن سياسة توزيع السكان، ما هي الا مكملة لعملية مصادرة الارض وهي اداة لترسيخ السيطرة على الارض.

تتناول هذه المقالة عرضًا وتحليلاً لموضوع توزيع السكان في اسرائيل، ابتداء من قيام الدولة وحتى يومنا هذا، بالاضافة الى عرض المخططات الجديدة والتي تؤول الى تصميم شكل الدولة من الناحية الديموغرافية، السكانية، المساحية والاقتصادية، وغيره.

التخطيط الحضري

ان التخطيط الحضري بشكله الحالي والمتبع اليوم في اسرائيل وغالبية دول العالم يرتكز بشكل خاص على توزيع وتخصيص استعمالات الاراضي. عرف البعض ان التخطيط ما هو الا القدرة للسيطرة على المستقبل وفق فعاليات آنيه تقوم بها المؤسسات.. (١) وهذا التعريف ملائم جدًا لحالة التخطيط في اسرائيل. هنالك نوع من الاجماع على ان التخطيط الحضري هو مشروع اصلاحي، تعاقب ظهوره مع بداية الحداثة الغربية، وهو يعتمد على النظريات «العلمية» و«العقلانية» من اجل تحسين جودة حياة السكان وظروف حياتهم. واخيرًا، فان التخطيط هو وسيلة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وفي حالة اسرائيل، فهو اداة مركزية ليس لرفع جودة الحياة بشكل خاص، وانما اداة لتغيير الجغرافيا والديموغرافيا.

نظام التخطيط في اسرائيل

ارسى الانتداب البريطاني قوانين التخطيط الحديثة بفلسطين. وقد اعتمدت اسرائيل على هذه القوانين، وحتى سن قانون التخطيط والبناء

* باحث ومخطط مدن، من أم الفحم.

وبهذا، ووفقًا لمصادرة الاراضي من السكان العرب، ووفقًا لنتائج التهجير خاصة، بقي بيد العرب حوالي ٢,١٪ فقط من مجمل مساحة الدولة (هذه النسبة توصلنا اليها من خلال فحص مسطحات البلدات العربية بالاضافة الى ملكية اراضٍ خارج هذه المسطحات الرسمية. ولم نأخذ بعين الاعتبار، اراضي النقب التي تقع تحت عنوان «اراضٍ متنازع عليها» والتي تصل الى ٧٠٠,٠٠٠ دونمٍ).

العام ١٩٦٥. يهدف هذا القانون الى تنظيم مؤسسات التخطيط وعملها، بالاضافة الى تنظيم استعمالات الاراضي، مع الاخذ بعين الاعتبار التوازن بين الاحتياجات الآنية والمستقبلية للسكان.

يمتاز نظام الحكم باسرائيل بمركزية كبيرة جدًا، حيث يتمتع ممثلو الحكم المركزي بصلاحيات واسعة جدًا. وينطبق هذا الوصف على نظام التخطيط ايضا. فوفق القانون المذكور، هنالك لجان تخطيط مدرجة وفق صلاحياتها بشكل هرمي. في اسفل الهرم هنالك لجان التخطيط المحلية، وتليها اللجان اللوائية والتي تصادق على مخططات اللجان المحلية الهيكلية. ويعتلي الهرم، مجلس التخطيط والبناء، المسؤول عن اعداد المخططات القطرية المختلفة. ان هذا المجلس مركب من ممثلي الوزارات المختلفة، من مندوبي «دائرة اراضي اسرائيل»، والسلطات المحلية وغيرها. اما المصادقة على المخططات القطرية فتتم عن طريق الحكومة او وزير الداخلية، ممثلها في هذا الاطار.

التخطيط القطري في اسرائيل

تعتبر اسرائيل من الدول القليلة (كاليابان، هولندا وفرنسا) التي تتبنى اداة التخطيط القطري. وكما تقول الباحثة راحل الترمان ان «لاسرائيل معطيات جغرافية، امنية، ديموغرافية وايديولوجية، تؤكد اهمية التخطيط القطري – فأداة كهذه تلائم حاجتنا» (١٩٩٠/٩٣). ان المقصود بالتخطيط القطري عامة هو توزيع وتخصيص استعمالات الاراضي داخل حدود الدولة قاطبة. فهذه الاستعمالات تتضمن تخصيص اراض للاسكان، للمواصلات، للصناعة والتجارة، للسياحة والاستجمام، ولمشاريع قومية مختلفة، كالمطارات والموانئ.

منذ قيام الدولة، ساهمت المخططات القطرية بتصميم فضاء الدولة من الناحية البيئية، السكنية، الاقتصادية وغيره. وخاصة ساهمت هذه المخططات بعملية توزيع السكان، كما نشرح ذلك فيما يلي.

توزيع السكان

في الثامن من آذار ١٩٤٩، وعندما عرض بن غوريون حكومته الاولى، اقر احد الاهداف المركزية لحكومته وهو «اسكان سريع، وتوزيع سكاني متوازن على جميع اراضي الدولة» (٢) ومن ذلك الحين، اصبحت سياسة توزيع السكان امرًا مركزيًا لجميع الحكومات المتعاقبة ولاجهزتها الرسمية المختلفة والعاملة في مجال اتخاذ القرارات الخاصة في مجالات التخطيط والتطوير على اختلافه.

المخطط الاول: «التعمير على انقاض التهجير»

مباشرة بعد تأسيس الحكومة الاولى، بدأ العمل على اعداد المخطط القطري الاول، والذي سمي «المخطط الفيزي لاسرائيل»، والذي اعده المخطط آرييه شارون، وتم انهاؤه سنة ١٩٥١. ويعتبر هذا المخطط ذا تأثير كبير جدًا على عملية توزيع السكان في سنوات الدولة الاولى.

وصل عدد السكان اليهود في المدن، يوم ١٩٤٨/٣/١٥، الى ٥٦٠,٠٠٠ نسمة، سكن ٨٢٪ منهم ثلاث مدن كبيرة: حيفا، تل ابيب والقدس. وسكن منهم في تلك الفترة ٧٪ فقط في الجليل والنقب. بعد هدم اكثر من ٤١٠ بلدة فلسطينية امست مدن وبلدات عديدة خالية من السكان العرب، حيث بقي منهم ١٥٦,٠٠٠ نسمة فقط داخل حدود دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ وبقيتهم الساحقة هُجِّرت الى الضفة والقطاع والدول المجاورة. وتم وفق قوانين المصادرة العديدة، وخاصة قانون املاك الغائبين، مصادرة ما ملكه العرب، ليُصبح اليوم ٩٣٪ من الاراضي تابعة للدولة، وليتمكن العرب من ابقاء حوالي ٢,١٪ فقط بأياديهم.

اعتمد المخطط القطري الاول على المدن والقرى العربية المهجرة من اجل توزيع السكان اليهود، فقد اعتبرت المدن «الجديدة» ومدن التطوير على انها تلك المدن القائمة، والخالية تقريبًا من السكان، بعد ترحيل العرب. وعمل هذا المخطط، وبنجاح كبير، على اسكان هذه المدن القائمة بشكل مكثف (انظروا: المخطط الفيزي لاسرائيل، ١٩٥٢، ص٨). ومن هذه المدن: طبريا، بيسان، المجدل، اللد، الرملة، يافا وبئر السبع. بالاضافة الى ذلك، تم اسكان عشرات القرى العربية المهدومة في المناطق المختلفة. ومن اجل توزيع السكان وخلق بديل ديموغرافي – جغرافي وسياسي لا

رجعة عنه، تم توجيه المهاجرين الجدد، وخاصة المهاجرين اليهود من شمال افريقيا (الدول العربية)، في سنوات الـ ٥٠ والـ٦٠، الى هذه المدن والقرى. وهكذا استطاعت اجهزة المؤسسة اسكان المهاجرين الشرقيين في اطراف الدولة.

ويدعي البعض، بأن المؤسسة الحاكمة، الاشكنازية، فضلت مبدأ توزيع السكان الشرقيين الفقراء في المناطق البعيدة عن المركز فضلاً عن ادماجهم في الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، والتي سيطر عليها الغربيون من اليهود (انظروا: يفتاحئيل وآخرون ١٩٩٨، yiftachel).

ففي الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ – ١٩٥٥ تم اسكان واقامة ٢٠٠ مستوطنة «جديدة»، ٩٠ كيبوتس، و٩٠ قرية زراعية، بالاضافة الى توسيع المدن القائمة، تلك التي سكنها العرب سابقًا. ففي السنوات الثلاث الاولى لقيام الدولة، تم استيعاب واسكان ٧٠٠ الف نسمة، غالبيتهم مهاجرون من دون امكانيات اقتصادية تذكر. وبين ١٩٥٠–١٩٦٤، تم بناء حوالي نصف مليون وحدة سكن، غالبيتها بمبادرة وتنفيذ حكومي. فمنذ اقامة الدولة، وخاصة في السنوات الاولى، تم اسكان عشرات الآلاف من المهاجرين في بيوت عربية هُجِّر اصحابها (حيفا، يافا، اللد، الرملة وغيرها). وتم في السنوات الاولى اسكان المهاجرين في بيوت وفوق اراضي المهجرين من العرب، ليتم منذ البداية خلق «مكان جديد» على انقاض ذلك «القديم».

مخطط الخمسة ملايين

من اجل الاستمرار في عملية توزيع السكان، اعد المخطط المسمى «المخطط للتوزيع الجغرافي لسكان اسرائيل ذات الخمسة ملايين» نسمة. بدأ اعداد المخطط سنة ١٩٦٨، وصادقت عليه الحكومة سنة ١٩٧٥. هدف هذا المخطط الى «توزيع السكان بشكل متوازن، ومنع تركيز السكان في مناطق معينة، واسكان مكثف للجليل، من اجل «الحفاظ على التوازن الديموغرافي»، كذلك الامر، زيادة نسبة اليهود في القدس، وتوجيه المهاجرين الى هذه المناطق.

بدأ اعداد هذا المخطط مباشرة بعد حرب حزيران (١٩٦٧)، لذا افترض هذا المخطط ان ٥٠٠ ,٩٢ يهودي سوف يسكنون في المناطق المحتلة، خارج الخط الاخضر. وقد توقع هذا المخطط ان يصل عدد سكان اسرائيل الى خمسة ملايين سنة ١٩٩٢، سنة الهدف لهذا المخطط، الذي ساهم جيدًا بتوزيع السكان ايضا، كسابقه.

مخطط السبعة ملايين

تعتبر سنوات اواسط السبعينيات حتى اواخر الثمانينيات «سنوات عجاف» بالنسبة لهجرة اليهود الى البلاد، وفي هذه الفترة تم اعداد مخطط «السبعة ملايين» والذي يهدف الى «تكثيف الاسكان والاستيطان في ضواحي الدولة، وتخفيف تركيز السكان في منطقة المركز» (وزارة الداخلية، ١٩٨٥، المخطط نفسه). وكان الهدف هو ان تصل نسبة سكان الجليل والنقب والقدس الى حوالي ٥٠٪ من سكان الدولة، على ان يسكن النصف الآخر في منطقة تل ابيب والمركز. لم تصادق الحكومة على هذا المخطط، رغم مصادقة مجلس التخطيط القطري. يبدو ان الحكومة كانت ساهرة ايضا على تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم انها لم تهمل توزيع السكان في الجليل والنقب والقدس.

الهجرة اليهودية المكثفة والمخطط القطري رقم ٣١

منذ اواسط ١٩٨٩ بدأت وبشكل مكثف ومفاجئ هجرة مئات الالوف من اليهود (وغيرهم) والذين عاشوا سابقًا في دول الاتحاد السوفييتي. بعد سنوات عديدة خاملة من ناحية هجرة اليهود، لقيت هذه المفاجأة مؤسسات الدولة الرسمية، وخاصة تلك التي تعنى بالتخطيط، بدون خطط لاستيعاب هذا الكم من المهاجرين. كانت هذه الهجرة بمثابة امكانية خلق «ثورة جغرافية» و«ثورة ديموغرافية» بالنسبة لتحقيق اهداف التخطيط الرسمية. وفعلاً، ففي يوم ٩٠/٧/٣ اقر المجلس القطري للتخطيط البدء باعداد «مخطط قطري شامل لاستيعاب المهاجرين رقم ٣١». وتمت المصادقة على هذا المخطط سنة ١٩٩٣. وهدف هذا المخطط الى «تطوير اسرائيل كدولة استيعاب للمهاجرين اليهود في المدى القصير والبعيد»، وكذلك الامر، «دمج المهاجرين الجدد في عملية تطوير الدولة، ووفقًا لاهدافها الوطنية» (المخطط – ٣١، الجزء الاول).

ومن بين استراتيجيات المخطط كان: «توزيع السكان في كل مناطق الدولة. وبشكل خاص، تقوية مناطق القدس، النقب والجليل». ومن اجل تعزيز هذه المناطق، وقلب الميزان الديموغرافي هناك رأسًا على عقب وبشكل حازم، اقترح توزيع مصادر التطوير على تلك المناطق من اجل تقليص الفجوات بينها وبين منطقة المركز وتل ابيب.

اما الاستراتيجيات العينية فكانت وفق المخطط كما يلي:

١) تطبيق كامل لسياسة توزيع السكان.

٢) الحفاظ على مخزون الاراضي للتطوير المستقبلي.

٣. تطوير اقتصادي وتطوير البنية التحتية للمدن والقرى الزراعية اليهودية.

٤. استغلال صحيح ومعقول لموارد الدولة.

٥) الحفاظ على البيئة (لاول مرة يذكر موضوع البيئة في موضوع السيطرة على الارض!).

المخطط القطري الاخير رقم ٣٥

مع نهاية سنوات التسعين، بدأ العمل على اعداد المخطط القطري رقم ٣٥، والذي يهدف الى تخطيط الدولة حتى سنة ٢٠٢٠. ولأول مرة يضم طاقم التخطيط عربيًا للمساهمة في اعداد المخطط. اما استراتيجيات هذا المخطط فهي استمرار لتلك التي تم تبنيها من قبل حكومة بن غوريون الاولى. فهذا المخطط يهدف الى توزيع السكان، وخاصة في المناطق الثلاث «الحساسة»: الجليل، النقب ومنطقة القدس. ووفق ذلك، تم توزيع جميع مساحات الدولة الى ستة «انسجة» مختلفة. وتختلف هذه الانسجة عن بعضها في موضوع كثافة التطوير من جهة، والحفاظ على الاراضي الخضراء والزراعية من جهة ثانية. ووفق ذلك، اقترح ان تكون منطقة القدس، بئر السبع، الجليل (وخاصة، كرمئيل، طبريا، العفولة، حيفا) مناطق ذات نسائج حضرية مكثفة تمكّن التطوير المكثف بها من اجل استيعاب المهاجرين الجدد، وتعزيز الميزان الديموغرافي بشكل قاطع لصالح الاغلبية اليهودية في الدولة. وهنالك مناطق اخرى، تم اعتبارها نسائج محافظ عليها، كبلدات عربية عديدة جدًا. هذه البلدات ستمنع من التطور والتوسع الطبيعي في المستقبل وفق هذا المخطط.

ان احدى الاستراتيجيات الجديدة التي اتبعها المخطط ٣٥ هي اعتماد: ١) الكثافة السكانية كمبدأ اساسي للتخطيط. ٢) مبدأ «الحفاظ – السماح» بالتطوير. ووفق ذلك، حدد لكل بلدة، مدينة او قرية، كثافة سكانية (عدد وحدات سكنية للدونم الواحد) يجب التخطيط وفقًا لها. فبالنسبة للبلدات العربية – رغم اننا لن نخوض هنا في وضعية العرب وفق هذه المخططات (سينشر لاحقا عن اوضاع العرب وفق تلك المخططات)، فقد تم اعتماد زيادة الكثافة السكانية والتي تؤدي حتمًا الى وقف التطور الطبيعي لها، واعتماد البناء السكني وفق الابراج العالية. ومن جهة اخرى، لم يقترح هذا المخطط القطري اقامة مدن جديدة، وبه محاولة جادة لعدم المس بالاراضي الخضراء والاراضي الزراعية. ومن الممكن اعتبار ذلك انه جاء متأخرًا، خاصة بعد ان تم تطوير مناطق خضراء وحساسة من اجل توزيع السكان والاستيطان. فبدون شك ان فكر التخطيط في اسرائيل، والذي اعتمد على السيطرة على الارض، قد دحر البيئة، بشكل لا رجعة فيه. فالبيئة والعرب هزموا هنا.

اجهزة توزيع السكان

وقعت مسؤولية توزيع السكان على جهات رسمية وشبه رسمية عديدة منها: وزارة الداخلية المسؤولة عن لجان التخطيط المحلية، المنطقية، والمجلس القطري للتخطيط والبناء، وزارة الاسكان، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الزراعة – قسم الاستيطان، وزارة استيعاب المهاجرين، ووزارة المالية. ولكثرة المعالجين لهذا الموضوع، ولغياب آلية تنسيق تم اقامة «لجنة وزارية خاصة لتوزيع السكان»، وعملت هذه اللجنة بين السنوات ١٩٦١–١٩٦٦ فقط.

بالاضافة الى المؤسسات الحكومية، عملت الوكالة اليهودية قبل وبعد اقامة الدولة على اعداد المخططات والمساهمة باقامة البلدات الجديدة. وتعتبر الوكالة اليهودية هيئة شبه رسمية. ورغم كونها غير حكومية، تمتعت بصلاحيات واسعة النطاق في عملية التخطيط والبناء. فقد حصلت على شرعية لاعداد المخططات للاستيطان بدون المصادقة على هذه المخططات، غالبًا من قبل الجهات الرسمية المسؤولة. كذلك الامر تمتعت الوكالة بشرعية واسعة لتنفيذ المشاريع، كاقامة البلدات، بدون الحاجة للعودة الى المؤسسات الرسمية ايضاً (انظر: كرمون وآخرون: ١٩٩٠، ص ٥٧–٦٠). ويمكن اعتبار الوكالة اليهودية، حتى اليوم، على انها «دولة داخل دولة».

لقد تجلت سيطرة الوكالة اليهودية بشكل مطلق في مشروع اقامة

قرى المناطر (متسپيم) والذي اعدته ونفذته الوكالة بدون الرجوع الى مؤسسات الدولة الرسمية، وكأنها المشرع والمنفذ والمخطط في آن واحد. فخلال ثمانية شهور فقط، وفي الفترة الواقعة بين ١٩٧٩–١٩٨٠، اقامت الوكالة اليهودية ٣٠ مستوطنة على رؤوس الجبال في منطقة الجليل. اما سبب اقامة هذه المستوطنات فكان «الخوف من سيطرة العرب على الارض وزحف البناء غير المرخص من قبل العرب» (الوكالة اليهودية، ١٩٨٠). ما زالت الوكالة تقيم بلدات يهودية في مناطق مأهولة بالسكان العرب، كاقامة المستوطنات في منطقة وادي عارة، خاصة في سنوات التسعين.

نلخص هذا ونقول، انه رغم عدم التنسيق بين اجهزة الدولة الرسمية وشبه الرسمية بالنسبة لموضوع توزيع السكان، الا انها جميعًا متفقة على هذه السياسة، والتي تنبع، بالنسبة للجميع، من الايديولوجية الصهيونية التي تتحكم بأجهزة الدولة عند التعامل مع المكان والسكان. بكلمات اخرى، عند التعامل مع الارض والعرب.

فحتى على مستوى الوزارة هناك صراع دائم بالنسبة لمسؤولية اقامة المدن والمستوطنات. ومثال على ذلك: تعمل وزارة الاسكان في السنين الاخيرة على اقامة مدينة «عيرون» والتي من المفروض ان تقوم على اراضي «الروحة». نذكر انه بعد «اتفاقية الروحة» بين وزارة «الامن» ولجنة الروحة، اصبح من الممكن اقامة مثل هذه المدينة!! هنالك بعض الهيئات الرسمية التي تعارض اقامة مثل هذه المدينة، باعتبار ان المهمة الآن هي تكثيف الاسكان القائم. ويبدو الخلاف احيانًا على انه تنظيمي مؤسساتي لا اكثر.

مثال آخر لهذا الصراع كان حول اقامة مدينة «موديعين»، الواقعة بين القدس وتل–ابيب. هذه الفكرة كانت من مبادرة وزارة «الامن»، التي ارادت اقامتها من اجل اسكان ١٠٠٠ عائلة من العسكريين. وقد دعم هذا الفكرة وزارة الاسكان وعارضتها هيئات التخطيط التابعة لوزارة الداخلية.

النتيجة كانت انه في سنة ١٩٨٥ اقرت الحكومة اقامة هذه المدينة، التي بدأ العمل باقامتها فعليًا في اوائل التسعينيات. ويسكنها آلاف السكان.

نتائج استراتيجيات توزيع السكان

السيطرة على «المكان»

نجحت الحركة الصهيونية منذ تأسيسها وحتى قيام دولة اسرائيل باقامة ٢٨٩ مستوطنة (١٩١٨ –١٩٤٧) ، وغالبية هذه المستوطنات كانت صغيرة جدًا، وهدفت اقامتها للسيطرة سريعًا على الارض، وبناء تدريجي «للامة». وكان يكفي بناء «جدار وبرج» من اجل اقامة المستوطنة و«تحرير» الارض. نذكر انه في الفترة الواقعة بين ١٩٣٢–١٩٣٩، اقيمت (١١٢) مستوطنة، ومنذ ١٩١٩ وحتى قيام الدولة، اقيم سنويًا ٩ مستوطنات. وفي السنوات الاولى لاقامة الدولة، استغلت الدولة الجديدة، البلدات العربية المهجرة من اجل اسكانها من جديد واقامة مستوطنات ومدن مكانها. ففي السنوات الثلاث الاولى تقريبًا «اقيم» ٣٠٥ مستوطنات.

الجدول التالي، يوضح كميًا حركة الاستيطان حتى اليوم (انظر: قائمة البلدات، خصائصها الجغرافية وسكانها ١٩٤٨–١٩٩٥، اصدار وزارة الداخلية، ١٩٩٥).

جدول ١. سنوات اقامة المستوطنات اليهودية

الفترة	عدد المستوطنات والبلدات التي اقيمت
حتى ١٩٤٧	٢٨٩
١٩٤٨–١٩٥١	٣٠٥
١٩٥٢–١٩٥٤	٧٧
١٩٥٥–١٩٥٩	٦٥
١٩٦٠–١٩٦٩	٤٩
١٩٧٠–١٩٧٩	٩٩
١٩٨٠–١٩٨٩	١٦٧
١٩٩٠ وحتى اليوم	١٥
المجموع	١٠٦٦

يبدو لنا جليًا، انه بعد الهجرة اليهودية المكثفة الاخيرة عند بداية سنوات الـ١٩٩٠، والتي عززت التغيير الديموغرافي المرغوب به من قبل الفكر الصهيوني، وبعد ان تم مشروع السيطرة المطلق على الارض، قلت الحاجة لإقامة مدن وبلدات جديدة. لذا نرى انه منذ سنوات الـ٩٠، اقيمت (١٥) مستوطنة فقط. بينما وصل معدل اقامة المستوطنات الى ١٦,٥ مستوطنة سنويًا منذ اقامة الدولة وحتى اليوم.

وبهذا، ووفقًا لمصادرة الاراضي من السكان العرب، ووفقًا لنتائج التهجير خاصة، بقي بيد العرب حوالي ٢,١٪ فقط من مجمل مساحة الدولة (هذه النسبة توصلنا اليها من خلال فحص مسطحات البلدات

العربية بالاضافة الى ملكية اراضٍ خارج هذه المسطحات الرسمية. ولم نأخذ بعين الاعتبار، اراضي النقب التي تقع تحت عنوان «اراضٍ متنازع عليها» والتي تصل الى ٧٠٠,٠٠٠ دونمً).

السيطرة على الديموغرافيا

وصل عدد المهاجرين اليهود بين ١٩٤٨–١٩٩٥ الى ٢,٤٥٣,٤٠٠ مهاجر/ة. ومنهم ٢٨٪ (٧٠٠,٠٠٠ مهاجر) هاجروا الى البلاد بين ١٩٩٠–١٩٩٥، واغلبهم من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا. وفي سنة ١٩٩٠ ذاتها، وصل عدد المهاجرين الى ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر/ة. ومنذ ١٩٩٢ يصل عدد المهاجرين الى ٦٠,٠٠٠–٧٠,٠٠٠ مهاجر/ة سنويًا (ليفشيتس، ١٩٩٨).

تدخلت الحكومة بعملية اسكان المهاجرين بشكل مباشر جدًا، خاصة في العشرين سنة الاولى لقيام الدولة. وقررت الحكومة واجهزتها مكان سكن المهاجرين بشكل واضح. ولم تمكن الحكومة، في هذه الفترة، القطاع الخاص من التدخل الواسع في سوق الاسكان. وبهذا وجهت الحكومة المهاجرين للسكن في النقب والجليل خاصة. ومنذ سنوات الـ١٩٩٠، تبنت الحكومة، «الاستيعاب المباشر» بدلاً من «التدخل المباشر» في اسكان المهاجرين. ووفق ذلك، وعند وصول المهاجرين الى المطار، يحصلون على «سلة المساعدات للمهاجر» والتي تضم مساعدات لسد حاجات المهاجر من اسكان وحاجات حياتية ضرورية. وهكذا مكنت السوق الخاصة عمليًا من اخذ القيادة بتوزيع السكان عمليًا وفقًا لاعتبارات السوق الحر. رغم هذا التغير الجذري، الا انه ما زالت الحكومة تسيطر على الارض، وما زالت تملك قدرات كبيرة على اقرار مواقع التطوير السكني. رغم «الاستيعاب المباشر»، ما زال القطاع العام يقوم بمسؤولية اقامة الوحدات السكنية. ففي سنة ١٩٩٠، اقام القطاع الحكومي العام ٣,٢٥٠ وحدة سكنية. بينما اقام القطاع الخاص ١٦,٧١٠ وحدة سكنية، اي ما يعادل ٨٤٪. اما في سنة ١٩٩٤، فقد اقام القطاع العام، ٩,٤٥٠ وحدة سكنية، بينما القطاع الخاص اقام ٢٤,٤٨٠، اي ما يعادل ٧٢٪ من مجمل الوحدات السكنية (انظر مكتب الاحصاء المركزي، البناء في اسرائيل، نشرة رقم ١٠١٨, ١٩٩٥).

جدول ٢ : السكان وفق الاقاليم

الاقليم فترة الانتداب	الاقليم اليوم	اليهود	اليهود	اليهود	عدد اليهود	عدد العرب
البريطاني	١٩٤٧	١٩٧٢	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	
	نسب	نسب	نسب			
القدس	القدس	١٧	١٠,٨	١١,١	٥٠٨,٨	٢٠٢,٩
الجليل	الشمال	٧	١٥,٢	١٠,٦	٤٩٠,١	٥٢٠,٥
حيفا	حيفا	١٩	١١,٤	١٢,٩	٥٩٦,٠	١٧٠,٠
طولكرم– الرملة	المركز	٨	١٥,٤	٢٦,٥	١,٢٢٣,٥	١٠٩,٨
يافا	تل–ابيب	٤٨,٥	١٨,٤	٢٣,٧	١,٠٩٦,٥	١٧,٢
غزة	الجنوب	٠,٥	٢٨,٧	١٥,٢	٧٠٠,٨	١٠٦,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٦١٥,٧	١,١٢٦,٨	

المصدر: ١– الوكالة اليهودية – كتاب الاحصاء لارض اسرائيل، ١٩٤٧، ص ٤٠, ٢– كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل – ٢٠٠٠

* ملاحظة: تعداد السكان يضم العرب في القدس الشرقية، كما يرد في كتب الاحصاء الرسمية.

يوم الارض ١٩٧٦

وفق الجدول رقم ٢، نرى ان عدد سكان مناطق المركز وتل ابيب، ذوات التواصل الجغرافي، يصل الى ٥٠٪ من السكان اليهود. وما تبقى موزع على المناطق الاخرى. وهذا يعتبر «فشلاً» لسياسة توزيع السكان، والتي لم تستطع تحويل الجليل (خاصة) ليصبح ذا اغلبية يهودية مطلقة. فما زالت نسبة العرب تصل الى ٥١,٥٪.

ملخص

اعتمدت اسرائيل منذ قيامها على عدة استراتيجيات تهدف الى: الاستيلاء على الارض والحفاظ عليها كأولوية اولى، الاستيطان في مناطق اعتبرت ضئيلة السكان اليهود، وبشكل خاص، منطقة الجليل، النقب والقدس، وذلك من اجل قلب الميزان الديموغرافي ايضا في هذه المناطق: اسكان في مناطق حدودية وذلك لاسباب امنية ايضا، الحفاظ على المصادر النادرة من خلال توزيع السكان، كالارض الزراعية، المياه وغيرها.

لاقت سياسة توزيع السكان نجاحًا كبيرًا واجماعًا قوميًا يهوديًا من اليسار واليمين السياسي. فداخل الخط الاخضر، نجحت هذه السياسة باقامة مئات البلدات في الجليل والنقب. استطاعت اجهزة الدولة، من خلال عملية مصادرة الارض العربية، وخاصة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والذين هجروا من بلداتهم، ومن خلال مصادرة اراضٍ عربية غيرها بغرض اقامة مدن يهودية والسيطرة على الارض. فكما ذكرنا، فإن ٩٣٪ من اراضي الدولة تابعة لـ«دائرة اراضي اسرائيل» و«كيرن كييمت». وفقد السكان العرب اغلب ما ملكوه، فهم لا يملكون اليوم حتى ٢,١٪ من اراضي الدولة عامة.

ووفق ذلك، استطاعت الاجهزة الرسمية وشبه الرسمية كالوكالة اليهودية السيطرة على المكان والديموغرافيا. واستطاعت بذلك هزم الفلسطينيين، مهجري الداخل واللاجئين، وبناء «اعمدة الامة» فوق انقاضهم – انقاضنا نحن. وبعد الانتهاء شبه المطلق من السيطرة على الارض، بدأ العمل على تكثيف الاسكان في المدينة والقرية العربية، او لنقل ما تبقى من الحطام الحضري والحضاري للشعب الفلسطيني، لنتحول فعلاً الى «شعب بلا ارض»!